للشئ بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة
عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض
والى الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للموثر فى غيره بسبب التاثير اولا
كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة
للفاعل التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للموثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل
بواسطة الفعل وقول المص مادام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة
للتاثير هى الهيئة الحاصلة له اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتاثر عن غيره
بسبب التاثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع مادام منقطعا واعلم ان ههنا نسبا
وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم فى المكان مثلا نسبة بينه وبين المكان بها
تعرض الجسم هيئة وكذا فى البواقى فالاعراض النسبية ايتها هى تلك النسب انفسها
ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت مقالاتهم فى ذلك فالمص جعلها الهيئات
العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها واخرون بخلاف ذلك والتحقيق فى هذا
المقام يستدعى فى الكلام اطنابا يقصر عن نظامه عقد هذا المختصر قال الفن

الثانى فى العلم بالصانع الخ اقول لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما التزم
ايراده من مباحث الامور العامة حاول الشروع فى الفن الثانى الذى رتبه فيما

يتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل فى اثبات الواجب لذاته تعالى
وهو الموجود الذى اذا اعتبر من حيث هو لا يقبل العدم اى الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا
لم يلزم من غيره بل فى نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه
المح واستحالة اللازم يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ويجب وجوده
بيان لزوم المح على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات
باسرها جملة مجتمعة من احاد كل واحد منها ممكن معلول فتكون الجملة لافتقارها الى كل
منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها والعلة الموجدة لهذه الجملة لا بد
ان تكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان تكون علة لكل واحد من احادها اذ
لو لم تكن علة لكل منها فاما ان لا تكون علة لشئ منها او تكون لبعضها دون بعض وكلاهما مح اما
الاول فلانها لو لم تكن علة لشئ منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها فيمكن
حصول الجملة بدونها اذ الجملة مجموع الاحاد لا غير فلا تكون علة للجملة وقد فرضناها علة
لها هف واما الثانى فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم تكن هى بانفرادها
علة للجملة بل هى مع علة للبعض الاخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة
الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها لزم كون الشئ
علة لنفسها اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان بعض الاحاد لو كان علة للجملة
لكان علة لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه فيكون علة لنفسها فثبت ان علة

Copyright © King Saud University